الدورة الـ32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

وزارة المـــالـيـة
Ministry of Finance

ملحق خاص يصدر مع الاتحاد

الاثنين 23 محرم 1433 هـ 19 ديسمبر 2011 م - العدد 11901

ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي صادر عن وزارة المالية [ديسمبر 2011]

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله

قمة أبوظبي 2011 أنجزت خطوات متقدمة في التكامل الاقتصادي الخليجي

احتل الملف الاقتصادي جانبا هاما من أعمال قمة قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها أبوظبي في ديسمبر 2010، خاصة فيما يتعلق بجوانب ومجالات التعاون الرامية الى تعزيز مفاهيم التكامل الاقتصادي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضرورة المضي قدما في تحقيق هذا التكامل، وصولا الى الوحدة الكاملة.

وتنفيذا لتوجيهات ورؤى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وفرت الدولة كل مقومات النجاح للقمة الخليجية في دورتها الـ 31 يومي 7 و8 ديسمبر 2010، كما عكست القمة دور الإمارات العربية المتحدة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، والتي كانت ومازالت ركيزة مهمة في مجلس التعاون، وسعت لأن تكون في مقدمة دول المجلس في بذل جهود حثيثة ومتواصلة بهدف تعزيز أوجه التكامل الخليجي في مختلف المجالات.

ومن ابرز ما أقره المجلس الأعلى في قمة أبوظبي، المحافظة على ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد الجمركي لدول المجلس مثل (القانون الجمركي الموحد، التعرفة الجمركية الموحدة، العمل بنقطة الدخول الواحدة)، وتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بضرورة الاتفاق وحسم القضايا المعلقة التي تعيق الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي.

وتنوعت مخرجات قمة أبوظبي لتغطي مختلف مجالات التعاون بين دول المجلس، فبشأن مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، وافق المجلس الأعلى على استكمال الدراسات التفصيلية لتحديد تكلفة استخدام قطارات لنقل الركاب بسرعة «350 كم/ الساعة» باستخدام الكهرباء ، كما اقر قادة مجلس التعاون السماح للشركات لفتح فروع لها في دول المجلس وتطبيق المساواة في معاملة فروع هذه الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية.

04 السوق الخليجية المشتركة الطريق إلى "المواطنة الخليجية"

08 الاتحاد الجمركي الخليجي وسنوات من النجاح

09 مجلس التعاون الخليجي وخطوات وتاريخ من الإنجازات

10 مجلس التعاون قوّة اقتصادية بارزة على مستوى العالم

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، وزير المالية: تجربة مجلس التعاون الخليجي من أهم تجارب التكتلات الاقتصادية

تمثل تجربة مجلس التعاون الخليجي، واحدة من أهم تجارب التعاون والتكامل بين التكتلات الاقتصادية، والتي عكست رغبة أبناء هذه المنطقة في إيجاد جسور من التعاون والعمل المشترك، ليس في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تتعداها الى المجالات الاجتماعية والثقافية، وتتخطى ذلك الى مختلف فرص ومجالات التعاون الخليجي.

وقد حمل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الشعلة جيلاً وراء جيل، لاستكمال هذه المسيرة، وتحملوا المسؤولية لتحقيق طموحات شعوبهم، وكانت النتائج مبهرة على مدى السنوات الماضية من عمر التجربة الخليجية، حيث نمت معدلات التجارة البينية بين دول المجلس ، كما شهدت هذه السنوات الانطلاق إلى مرحلة جديدة كلياً للشراكة الخليجية تجاريا واقتصاديا واجتماعيا.

كما أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن البيئة الاستثمارية متوفرة ومؤهلة وتحتاج فقط إلى إرادة إطلاق حرية الإبداع في الاختيار دون قيود، ولعل الخطوات التي اتخذتها الإمارات استطاعت أن تستقطب استثمارات هائلة للدولة، ولذلك من المهم إطلاق حرية المبادرات الشخصية وتحرير العمل من الروتين ووضع تشريعات منظمة لا مقيدة لحريات رأس المال وإحلال "الحكومة الالكترونية" محل النظام التقليدي، لتحسين وتنمية البيئة الاستثمارية.

كما نؤكد هنا على حرص الإمارات العربية المتحدة الدائم، على مواصلة بذل الجهود الكفيلة بتعزيز تكامل دول مجلس التعاون، في الجوانب المالية والاقتصادية، انطلاقا من توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، "حفظه الله"، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بضرورة تطبيق القرارات المنبثقة عن المجلس بلجانه المختلفة.

أما وزارة المالية فهي مستمرة في وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتطوير مسيرة التنمية الخليجية المشتركة، بالتناغم مع استراتيجية التنمية الشاملة المتطورة بعيدة المدى 2010 – 2025، والتي تم إقرارها في قمة أبوظبي، حريصين على أن تكون الإمارات دائما في مقدمة الدول الأعضاء، من حيث الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن المجلس. وفي هذا الشأن، فقد التزمت الدولة بتطبيق القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والمواطنة الخليجية. مع السعي الدائم لتحقيق المساواة بين مواطني دول المجلس، في ممارسة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية داخل الدولة.

إن عالم اليوم، هو عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية، ولا مكان فيه لمتباطئ أو متخاذل، وإن عجلة الزمن تدور، والأحداث تتسارع، فحري بنا أن نشمر عن ساعد الجهد، حتى نكون في طليعة الأمم، وحتى تنعم شعوبنا بالأمان الاقتصادي، لتنطلق نحو المستقبل بخطى واثقة، ولتتبوأ المكانة الريادية التي تليق بآمالها وطموحها.

معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية: منظومة العمل الخليجي تحت مظلة مجلس التعاون ساعدت على مواجهة التحديات والأزمات

يعتبر قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كسباً قومياً وتجربة سياسية فريدة، برزت من خلال اتخاذ موقف سياسي موحد، وإجراءات اقتصادية مشتركة، ورغم صعوبة التنبؤ بالمستقبل والغموض الذي يكتنف عملية استقراء تأثير المتغيرات الإقليمية الراهنة إلا أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يدخل بالدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى، مرحلة جديدة في اتجاه استكمال التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، و مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية، والمرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة بصفة عامة.

ويشار هنا الى الخطوات الجادة التي قامت بها دول المجلس بشأن التكامل المالي والاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالمميزات والفرص التي أتاحها الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة أو فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون والتي من أبرزها مشروع سكة الحديد والذي يتوقع تشغليه في العام 2017.

إضافة إلى مشروع الربط الكهربائي، والذي يضم خمس دول حاليا، وانتهت مرحلته الأولى في الربع الأول من 2009، واكتملت في منتصف العام نفسه، وفي 20 أبريل 2010 تم تدشين الشبكة الجديدة لتضم جميع دول المجلس، لتنضم اليها سلطنة عمان في المرحلة الثالثة في غضون عامين.

وضمن هذا التوجه، تبذل الإمارات العربية المتحدة جهوداً بارزة لتعزيز التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، وقد لعبت وزارة المالية دوراً كبيراً في تنظيم واستضافة العديد من الاجتماعات على مستوى الدول الأعضاء لبحث الأمور الاقتصادية الراهنة، انطلاقاً من أهمية الارتقاء بمستويات المواطنة الاقتصادية الخليجية وتعزيز تطبيق الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.

وقد سعت وزارة المالية إلى إزالة المعوقات الجمركية لإستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي حيث تعمل على عقد اجتماعات دورية مع القطاع الخاص والمعنيين في الدولة ، كما تحرص على تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي ومواصلة دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعتها وتنويعها، بما يخدم اقتصاديات كافة الدول الأعضاء، كما أننا مستمرون في تعزيز العمل المشترك وتبادل الخبرات مع إخواننا في دول المجلس من أجل رفع مستوى المنافسة والقدرة الاقتصادية لهذا التكتل في المحافل الدولية.

ولا شك في أن مسيرة المجلس اعتمدت المرحلية في تحقيق آمال قادتها وشعوبها ، إلا أن التطلعات الشعبية تتطلب الإسراع بإنجاز تلك الآمال، لتكون دول مجلس التعاون أكثر قوة في مواجهة الأحداث والتغيرات الدولية الراهنة، تمشياً مع ما يشهده العالم اليوم من تطورات سريعة في تكوين التكتلات الإقليمية والدولية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً، ولذلك لابد لمجلس التعاون أن يمضي قدماً، وبخطوات أسرع في تحقيق التكامل الاقتصادي، لكي يواكب التحولات والتحالفات الدولية، من أجل أن يكون أكثر قوة وقدرة على الحفاظ على ثروات المنطقة، ومكاسبها القومية، وتحقيق طموحات شعبها.

03

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء
حاكم دبي

تجربة ريادية ومازال لدينا الكثير لنحققه

تعتبر التجربة الوحدوية لدول مجلس التعاون، تجربة ريادية بكل المقاييس. وعلى الرغم من الإنجازات المحققة، فإننا ندرك أنه مازال لدينا الكثير لنحققه، معتمدين في ذلك على ثقتنا بالله، ثم على إرادتنا لصناعة المستقبل، وتحقيق طموحات شعوب المنطقة، وتوفير الرخاء والاستقرار لها، لتتفرغ للبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا من أن الإنسان هو القاعدة، وهو العمود الفقري لبناء حضارات الأمم. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، كان سعينا الدؤوب كقادة، لتحقيق الصالح العام وإسعاد الناس. وهو مالا يمكن تحقيقه إلا بإعطاء الأولوية للتنمية البشرية، التي هي محور أساسي في رؤيتنا.

إن الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على العالم أجمع، وما يشهده العالم العربي من تطورات، يحتم علينا أن نعي ما يدور من حولنا، وأن نبني مؤسساتنا لمواجهة أي طارئ قد يداهمنا، بغض النظر عن مصدره وأهدافه. ولا سبيل إلى ذلك إلا بالعمل الجماعي الجاد والمثمر، والسعي إلى التحول إلى الاقتصاد المعرفي بأسرع ما يمكن، للحفاظ على الريادة، و لإدامة النمو والإزدهار؛ إذ أن اتساع الهوة المعرفية، يحرم معظم الدول النامية من المشاركة الحقيقية في الاقتصاد العالمي الجديد، مما قد يعرضها لمخاطر كثيرة، تبدأ بالاقتصاد، وتتسع لتشمل الاستقرار والأمن.

إن السوق الخليجية المشتركة مشروع طموح، من شأنه أن يعزز فرص الاستفادة من الموارد المادية والبشرية، عبر تطبيق المواطنة الخليجية، كما أن من شأنه تعزيز دور دول المجلس إقليميا ودوليا. و مع إدراكنا للتحديات، فإننا نؤمن أن لا مكان لكلمة مستحيل في قاموس القيادة، كما نؤمن أنه مهما عظمت الصعوبات، فإن الإيمان والعزيمة والإصرار، كفيلة بالتغلب عليها، لنكون النموذج الذي يقتفي أثره كل من يتطلع إلى التقدم والازدهار.

على العرب أن يعملوا معاً أو يخسروا جميعاً. عليهم أن يبادروا. فالمبادرة سحر وعبقرية وقوة. لا الآلة ولا المال، بل الإنسان هو الذي يصنع النجاح والمستقبل

وزارة المالية ودورها المحوري في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي

تعمل الدولة على توفير المناخ الملائم لمسيرة العمل الخليجي المشترك عبر تطبيق القرارات المتعلقة بقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون منذ تأسيس المجلس في 25 مايو 1981، وفي إطار ذلك تعمل وزارة المالية بشتى الوسائل على إنجاز كافة التزاماتها تجاه قضايا الاتحاد الجمركي وإزالة عوائق استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، بالإضافة إلى تفعيل عمل السوق الخليجية المشتركة، وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجية وإقامة المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون.

وقد أوكل مجلس الوزراء الموقر مسؤولية متابعة قضايا السوق الخليجية المشتركة في كافة مجالاتها لوزارة المالية، بما في ذلك التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، والمساواة عند ممارسة الأنشطة الاقتصادية المسموح بها كالحرف والمهن، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتحمل وزارة المالية على عاتقها ، مسؤولية القيام بحل القضايا الواردة إليها والمتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة ، حيث تقوم الوزارة بمخاطبة الجهات ذات العلاقة ، من خلال ضباط اتصال تم انتدابهم للعمل ضمن الوزارات والهيئات المعنية للعمل على حل العوائق المرتبطة بالسوق المشتركة ، وفي هذا الإطار تعمل الوزارة حالياً على برنامج الكتروني GCC Takamul خاص بشكاوى ومقترحات واستفسارات مواطني مجلس التعاون فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة ، والاستفادة من الفرص والميزات التي تقدمها السوق ، وإزالة المعوقات المواجهة لها ، بالإضافة إلى الشكاوى والمعوقات الخاصة بالإتحاد الجمركي ، حيث سيضم هذا البرنامج الالكتروني جميع الجهات المعنية في الدولة بالسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي"

"وحرصاً من وزارة المالية على نشر المعرفة والتوعية . حول فرص ومميزات التكامل المالي والاقتصادي لمجلس التعاون ، تعمل الوزارة على عقد الندوات والمنتديات الخاصة بالتكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك ، بالإضافة إلى اللقاءات التعريفية في الجامعات ، علاوة على إصدار الكتيبات التعريفية المتعلقة بالتكامل المالي والاقتصادي الخليجي ومراحله."

حيث بادرت وزارة المالية بتشكيل فرق الدولة الخاص بتعزيز العمل في السوق الخليجية المشتركة، والذي يعتبر اللجنة الوطنية الأولى المشكلة على مستوى دول المجلس بهدف تفعيل وتعزيز مسيرة عمل السوق ، وإبراز مفهوم المساواة في معاملة ابناء دول مجلس في المجالات التي نصت عليها الماده 3 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

السوق الخليجية المشتركة الطريق إلى "المواطنة الخليجية" وأكبر من مجرد اندماج اقتصادي

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية تبنّي سياسات عملية لتطوير السوق المشتركة تعتمد على مبدأ التدرج، والذي يعد أحد أهم مظاهر التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، خاصةً وأن هذا الأمر سيزيد من ضرورة تحديد الأهداف المستقبلية المشتركة وتطوير برامج يمكن تطبيقها.

حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس على مبدأ المساواة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس، وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة المواطنين المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها، دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، على أن يشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين.

وتعد السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تأتي بعد مرحلتي التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي وتسبق مرحلتي الاتحاد النقدي والوحدة الاقتصادية وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي.

وتعكس النتائج المرحلية للسوق الخليجية المشتركة الأهمية النسبية لهذا المشروع الحيوي في منظومة العمل الإقتصادي الخليجي، فقد بلغ المستفيدون من مد المظلة التأمينية في دول الخليج 15 ألف مواطن، منهم 4190 من بين أبناء دول التعاون في الامارات، بما يقارب 30 % من العدد الإجمالي.

كما أسفرت جهود السوق المشتركة حتى الآن، عن وجود 35 ألف مواطن خليجي يزاولون العمل في القطاع الحكومي والأهلي. كما يوجد حاليا 40 ألف مستثمر في مجالات غير عقارية، يمارسون أنشطة استثمارية في مختلف دول المجلس.

وتشير البيانات الى مساهمة السوق في بروز العمل الخليجي المشترك، فقد بلغ عدد عمليات التملك العقاري لأبناء دول المجلس 61 ألف عقد في مختلف دول مجلس التعاون، ويساهم أبناء دول المجلس في 650 شركة عامة. كما أسهمت السوق في تأسيس 1500 مشروع مشترك بين مواطني هذه الدول، بخلاف وجود 50 ألف طالب يتلقون تعليمهم في دول التعاون الأخرى.

ومن المهم هنا الاشارة إلى أن للإمارات العربية المتحدة دوراً محورياً في تحقيق هذه النتائج، من خلال توفير المقومات الكفيلة بتدعيم مسار السوق، وتعزيز هذا المسار بشكل طبيعي ، حيث ارتفع عدد العقود المسجلة لتملك العقار لأبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإمارات أكثر من 4.6 ألف عقد في عام 2010، ليرتفع إجمالي العقود التراكمية لمتملكي العقار من مواطني دول المجلس إلى ما يزيد عن 34 ألف عقد، بنسبة 55.7 % من اجمالي العقود في مختلف دول المجلس، وهو ما يؤكد حرص الامارات على فتح التعاون والاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

ومن هذه الأرقام نرى أن السوق الخليجية أكثر من وحدة اقتصادية، كما أنها ليست مجرد سوق مشتركة، بل تعد تجسيدا للمواطنة الخليجية، خاصة مع اشتمالها على الخدمات التعليمية والاجتماعية. ولاشك بأن التكتل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى نتائج ايجابية، ومميزات أفضل لصالح مواطني دول مجلس التعاون.

وتتضمن السوق الخليجية المشتركة مزايا أبعد بكثير من كونها مجرد اندماج اقتصادي، خاصة في ظل التعاون بين دول تشترك في اللغة والدين والثقافة والتاريخ، وتجمعها حدود مشتركة. كما أنها ستؤدي إلى توطين المليارات من الأموال الخليجية الموجودة في الخارج داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب إتاحتها للمزيد من فرص العمل لمواطني دول المجلس.

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها للخليجيين

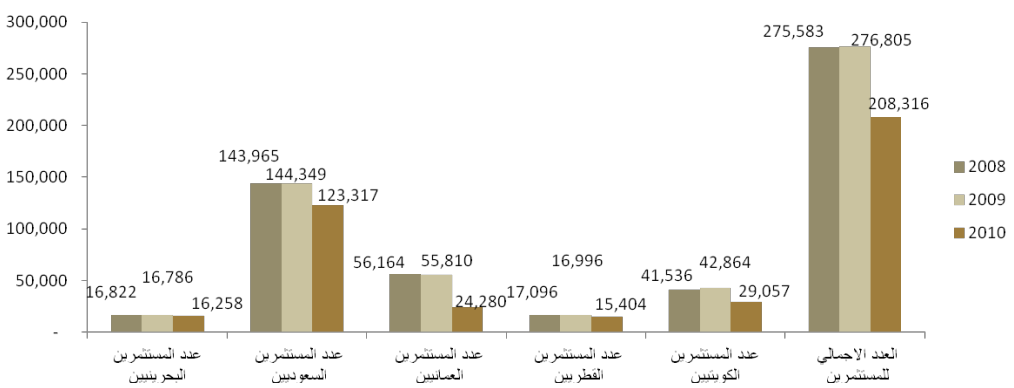

05

سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية: الإمارات تؤمن بأهمية السوق الخليجية كبوابة لفتح افاق أكبر وأوسع للتعاون الاقتصادي

تأتي الدورة الثانية والثلاثون للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، في ظل جهود من جميع دول المجلس للانتقال إلى خطوات متقدمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والاجتماعي، عبر السوق الخليجية المشتركة.

وإنطلاقا من إيمان الامارات العربية المتحدة، بأهمية السوق الخليجية كبوابة لفتح آفاق أكبر وأوسع للتعاون في شتى المجالات، فقد كانت سباقة في توفير الوسائل الكفيلة بدعم مسيرة السوق المشتركة. وقد جاءت نتائج العام 2010 تعزز من هذا الإلتزام الاماراتي تجاه العمل الخليجي المشترك، حيث حرصت الإمارات العربية المتحدة على توفير المقومات الكفيلة بتطبيق كافة القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، إذ تعمل وزارة المالية بشكل دؤوب على تنفيذ جميع قرارات مجلس الوزراء الموقر المتعلقة بالسوق المشتركة.

وتبين النتائج العملية مدى الجهد المبذول في هذا السياق فقد امتدت جهود الإمارات الى قطاعات مختلفة، ففي مجال التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية لأبناء دول المجلس في الدولة، بلغت حوالي 26223 رخصة في 2010، وفي مجال فروع البنوك الخليجية فقد بلغت سبعة فروع، وهنا لابد من الإشارة أن الإمارات تمكنت من تطبيق مبدأ المساواة بين مواطني دول المجلس، حيث وفرت الدولة المزيد من الفرص الاقتصادية لمواطني دول المجلس وفتحت آفاق أوسع للاستثمار البيني داخل الدولة، الأمر الذي يساهم في الارتقاء بمفهوم المواطنة الخليجية على مختلف المستويات.

وعلى هذا الصعيد فإن وزارة المالية تعمل على تعميق التواصل والتنسيق مع مختلف الجهات والهيئات داخل الدولة وخارجها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من حسن سير العمل، ويساهم في إيجاد المزيد من فرص التعاون، وتبادل المعرفة والخبرات، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتسعى وزارة المالية لتكون في طليعة المشاركين في إثراء العلاقة التشاركية بين دول المجلس، لتأكيد دورها من خلال القيام بالواجبات والمسؤوليات المطلوبة منها تجاه السوق الخليجية، والاتحاد الجمركي الخليجي، حيث أوكل مجلس الوزراء الموقر إلى وزارة المالية، مسؤولية متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.

وفي إطار ذلك، تتولى الوزارة مسؤولية مواصلة تنظيم الاجتماعات واللقاءات مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وذلك ضمن خططها الاستراتيجية لنشر الوعي والمعرفة حول أهمية السوق الخليجية المشتركة، وانعكاساتها الايجابية على المواطنين، والمؤسسات، والاقتصاد الكلي للدول الأعضاء، إلى جانب تنمية قدرة المواطنة الاقتصادية الخليجية، على تعزيز التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، ورفع القدرة التنافسية لهذا التكتل الاقتصادي في المحافل الدولية.

سعادة خالد البستاني الوكيل المساعد لشؤون العلاقات المالية والدولية – مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بالإنابة: 91,2 % نمو تجارة الإمارات مع دول التعاون في ظل الاتحاد الجمركي

تضيف الدورة الثانية والثلاثون للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجية، خطوات متقدمة لترسيخ مفاهيم الشراكة بين دول المجلس بمختلف مجالاته، انتقالا الى مراحل أكثر تقدما لبناء منظومة تعاون بين دول المجلس تلبي طموحات أبناء دول المجلس وحوالي 43 مليون نسمة يعيشون على أراضي هذه الدول.

ولاشك أن نجاح الاتحاد الجمركي ساهم في تنشيط حركة التبادل التجاري بين دولة الامارات ودول الخليج لتقترب من الضعف بين عامي 2005 و2010، مع توقعات بأن تتعدى 60 مليار في العام 2011.

ويعتبر توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية في دول المجلس، من أهم الأسس التي وضعت للاتحاد الجمركي، والتي تعمل إدارات الجمارك بالدول الأعضاء على إنجازها، والتي من بينها نظام "قانون" موحد للجمارك لدول مجلس التعاون، يوحد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس، ويساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء.

ومن المعروف أن دول مجلس التعاون حرصت منذ البداية أن لا يكون النظام الجمركي متعارضاً وأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعمل الجمارك، فقد قامت الأمانة العامة بإرسال نسخ من النظام مترجمة للغة الإنجليزية لكل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، لإبداء ما لهما من ملاحظات عليه، وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من كلتا المنظمتين، تم عرضها على اللجنة الفنية المكلفة بمناقشته، واتخذت الإجراء المناسب حيالها.

ونستطيع القول الآن بأن إدارات الجمارك واللجان الفنية المتخصصة بدول المجلس استكملت جميع الجوانب التي من شأنها توفير العوامل التي تؤدي للتطبيق السليم لأنظمة الاتحاد الجمركي، وتحقيق الغرض الذي أعد من أجله بتوحيد وتسهيل الإجراءات الجمركية في الدول الأعضاء، بما يوفر دعماً للتبادل التجاري فيما بينها، ومع بقية دول العالم، ووضع الأسس المتينة للعمل بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون.

وينبغي التأكيد هنا على أن الإتحاد الجمركي يستهدف إعفاء 811 سلعة من الرسوم الجمركية، وغالبيتها تمس حاجات

المستهلكين اليومية، وإعفاء مدخلات الصناعة بدول التعاون من الرسوم الجمركية، كما هناك التزام من دول المجلس بالانتهاء من العمل برسوم الحماية الجمركية المفروضة في بعض الدول الأعضاء على بعض المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض المنتجات الصناعية الوطنية.

وتعمل وزارة المالية بشكل مستمر على تطبيق كافة القرارات الخاصة بالمجلس الأعلى، ضمن مستوى مسؤولياتها والوظائف المناطة بها، وتعد عملية توطيد العلاقات المالية مع دول العالم، إحدى أهم الأعمال التي تدعم النمو الاقتصادي انطلاقاً من قاعدة المجلس.

معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية بمملكة البحرين: التعامل السريع مع الأزمة العالمية وتحجيم انعكاساتها على دول المجلس

أكد معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية بمملكة البحرين على أن حصاد العمل في مسيرة مجلس التعاون تجسده المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها هذه المسيرة في الوقت الراهن، وذلك بفضل التوجهات السديدة والرؤى الثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وتطلعاتهم السامية للوصول إلى المزيد من التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء.

ودعا معاليه إلى البدء في تنفيذ بعض المشاريع التنموية المشتركة خلال الفترة القادمة، مثل مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون المقرر إنشاؤه لنقل الركاب والبضائع، مع معالجة كافة العقبات التي تحد من سرعة التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول المجلس.

وقال "إن ما تم تحقيقه في مسيرة مجلس التعاون يدعو إلى النظر للمستقبل برؤية متفائلة نحو المزيد من التكامل بالشكل الذي يحقق تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وشعوب المنطقة، إلا أن هذه المرحلة تضعنا أمام تحديات عديدة على كافة الأصعدة يتعين معها تسريع وتيرة العمل المشترك والمراجعة المستمرة لأساليب العمل وآليات متابعة تنفيذ القرارات بهدف تطوير تلك الأساليب والآليات وضمان مواكبتها للمستجدات والمتغيرات الإقليمية و الدولية.

وبين معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بأن التعامل السريع مع الأزمة المالية العالمية والعمل على تحجيم انعكاساتها السلبية على دول مجلس التعاون شكل أولوية أساسية منذ البدايات الأولى للأزمة، وكان هذا الأمر موضع مشاورات مكثفة في لجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في أكثر من اجتماع.

معالي درويش البلوشي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في سلطنة عمان: الإمارات ساهمت بدور إيجابي ومتميز في التقارب في وجهات النظر

أكد معالي درويش البلوشي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في سلطنة عمان على أن من بين أهداف مجلس التعاون هو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، ولقد تم تحقيق إنجازات عديدة في جميع المجالات. كما أوضح بأن الاختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا هو أمر طبيعي حتى داخل المجموعة الواحدة ونرى أنها تشكل ظاهرة صحية تعمل على مراجعة وتقييم، وتصحيح المسار نحو التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الأفضل، الأمر الذي سيعمل على تأسيس أطر قوية وسليمة للعمل المشترك في المستقبل.

وأوضح بأنه وخلال العام 2011، وكون الامارات "دولة الرئاسة للمجلس" قامت بمتابعة ما أصدره المجلس الأعلى من قرارات فقد استكملت دولة الإمارات إصدار القرارات التنفيذية لتلك القرارات، كما ساهمت بدور ايجابي ومتميز في التقارب في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حيال المواضيع المطروحة، وقامت بجهد مشكور في الإعداد والتحضير لاجتماعات اللجان الوزارية والفنية لدول المجلس، لقد كانت رئاستها لهذه الدورة ناجحة بكل المقاييس فألف شكر لها على ما بذلته من جهود لخدمة مسيرة التعاون.

وأكد معاليه على أن دول مجلس التعاون حققت تقدماً ملموساً من خلال مسيرتها المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها، ولاشك أن الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في الأول من يناير 2008 والتي تحقق من خلالها أمور كثيرة تخدم المواطن الخليجي في المقام الأول، حيث يعامل المواطن الخليجي في الدول الأعضاء معاملة المواطنين، ومازالت دول المجلس تسعى جاهدة لتحقيق طموحات شعوب دول المجلس من أجل تحقيق مبدأ المواطنة الخليجية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية السعودي: أزمة الاتحاد الأوروبي تعطي دول مجلس التعاون فرصة للاستفادة من هذه التجربة

أكد معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية السعودي على أن ما تعرض له الاتحاد الأوروبي مؤخراً من أزمة، يعطي دول المجلس فرصة الاستفادة من هذه التجربة، وأنه على ثقة من أن دول المجلس ستنظر في تجربة الاتحاد الأوروبي للاستفادة منها فيما تخطط دول المجلس.

وقال معالي الوزير «إن لدولة الإمارات العربية المتحدة ولقادتها مع إخوانهم قادة دول المجلس الآخرين ولكونها ثاني أكبر اقتصاد بين دول المجلس، دوراً محورياً في دفع وتعزيز العمل الخليجي المشترك ولاشك أن لعلاقة الأخوة التي تربط قادة الإمارات وإخوانهم قادة دول المجلس وحرصهم على إنجاح مسيرة التعاون الخليجي المشترك الأثر البارز فيما تحقق من إنجازات.

ولفت معالي الوزير الى أن تجمع مجلس التعاون الخليجي نشأ لتحقيق رؤية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في التكامل والتعاون، وقد حقق مجلس التعاون منذ قيامه العديد من الانجازات في كافة المجالات الاقتصادية منها الاتحاد الجمركي وإطلاق السوق الخليجية المشتركة مما يدعم قدرة دول المجلس على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وأكد على أن العمل الخليجي المشترك لايخلو من التحديات والعوائق لكن أثبتت التجربة أن إلتزام دول المجلس بتوجيهات قادتها كان له الأثر الكبير في تجاوز ما اعترض العمل المشترك من تحديات وعوائق، ونحن على ثقة من أن أية عقبات قد تواجهها دول المجلس لن تثنيها عن المضي قدماً في تحقيق طموحات قادة وشعوب دول المجلس.

معالي يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية لدولة قطر:
تعزيز الاستثمارات المشتركة بين دول التعاون وفر الحماية من تداعيات الأزمة العالمية

أكد معالي يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية لدولة قطر أن مجلس التعاون قد حقق الكثير من الإنجازات من خلال إنشاء المشاريع المشتركة ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية في مختلف المجالات، وعمل على تحقيق وتعميق المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية من خلال إيجاد المؤسسات المشتركة وتقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة والقوانين وربط البنى الأساسية لأعضائه.

وبين بأنه وفي ختام عام جديد من عمر المجلس يستمر المجلس في أداء دوره بفاعلية كبيرة في ظل تحديات اقتصادية وسياسية لم يشهدها العالم أو المنطقة من قبل، ولاشك أن تلك التحديات تتطلب المزيد من الجهد لمواصلة مسيرة التعاون المشترك بما يحقق مصالح وتطلعات شعوب دول المجلس.

وأضاف «إن التقييم الموضوعي لمسيرة مجلس التعاون الخليجي يستلزم المقارنة بين الأهداف والطموحات التي تم التأكيد عليها منذ تأسيس المجلس في مايو عام 1981، وبين ما تحقق في الواقع من هذه الأهداف حتى الآن. وذكر بأنه ورغم تحقيق الكثير من الإنجازات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الفجوة لاتزال قائمة بين الطموحات وبين الواقع، إن تقييمنا لمسيرة المجلس ينبع من إيماننا بأهمية دوره في تحقيق الأمن والاستقرار وحماية مصالح شعوبه على المستويين الإقليمي والدولي.

ونوه معالي الوزير القطري الى أن دولة الإمارات لعبت ومازالت دوراً هاماً في تعزيز العمل الخليجي المشترك منذ إعلان وثيقة إعلان مجلس التعاون في 1981 في أبوظبي وحتى الآن، ونثمن جهود ودور دولة الإمارات الرامية إلى دفع العمل العربي المشترك إلى آفاق أرحب وعلى أسس راسخة وخاصة فيما يتعلق بتذليل عقبات مشروع الوحدة النقدية والعملة الموحدة بالتعاون مع بقية دول المجلس وغيره من المشروعات الخليجية المشتركة.

معالي مصطفى الشمالي وزير المالية الكويتي:
الإمارات دولة مؤثرة وفاعلة في منظومة مجلس التعاون الخليجي

أكد معالي مصطفى جاسم الشمالي وزير المالية الكويتي أن دول مجلس التعاون وما تملكه من مقومات وعوامل مشتركة يمكن لها ان تصل الى تكتل قوي كما تكتل دول الاتحاد الاوروبي وهي تسير حاليا بهذا الاتجاه بخطوات ثابتة ومدروسة مستفيدة من تجارب الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقال معاليه "إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر دولة مؤثرة وفاعلة في منظومة مجلس التعاون ولها إسهامات كبيرة خلال مسيرة هذا المجلس بفضل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، كما أن دولة الإمارات قدمت العديد من المبادرات القيمة والتي كان لها الأثر الإيجابي الكبير في تقدم دول المجلس، وما وصلت إليه دولة الإمارات حالياً من تقدم وازدهار في كافة المجالات يعتبر نموذجاً يحتذى به ليس على مستوى مجلس التعاون إنما أيضا على المستوى الاقليمي والدولي.

وقال "لقد قطعت دول المجلس شوطاً كبيرا نحو تحقيق الاهداف والغايات التي رسمها قادة الدول والواردة في النظام الاساسي لمجلس التعاون، ويشهد مجلس التعاون سنويا تطورا ملموسا للوصول الى التكامل والوحدة، ولا يقتصر الأمر على المجال الاقتصادي، بل أيضاً هناك تقدما جوهريا تم تحقيقه في كافة مجالات العمل الخليجي المشترك، ومن خلال مشاركتي في العديد من الاجتماعات فإنني اشعر بالرضا لما تم تحقيقه من انجازات ونجاحات، كما أن طموحنا يجب أن لا يتوقف عند حد معين، وإنما يجب أن يرتقي للوصول إلى تحقيق رغبات شعوب دول مجلس التعاون وتحقيق الرفاهية والنمو".

وشدد معالي مصطفى الشمالي على أن مجلس التعاون قد حقق العديد من الإنجازات في مجالات مختلفة ولا يزال أمامنا الكثير من القضايا والمشاريع التي تتطلب منا جميعاً توحيد الجهود والتكاتف وتفعيل العمل المشترك وتحقيق تطلعات الشعوب الخليجية التي تطمح بمزيد من الإنجازات.

معالي الدكتور عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون:
دولة الامارات كانت ومازالت ركيزة أساسية لقلب العمل الخليجي المشترك

أكد معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان الاقتصاد الخليجي يمر بمرحلة جديدة للتحوّل من اقتصاد السوق الى الاقتصاد المعرفي بما يتناسب مع سكان الدول الذين يتمتعون بمستوى عال من التعليم والحيوية.

وقال معاليه، في حوار مع ملف وزارة المالية بمناسبة انعقاد الدورة الـ 32 لدول التعاون، "ان دول المجلس تتمتع بمرونة عالية ووحدة الهدف عند مواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال اعتماد برامج تنمية طموحة، واستبعد ان تقوم دول مجلس التعاون في الأجل القريب الى ربط عملاتها، باستثناء الكويت، بسياسة سعر صرف مختلفة عن الدولار.

وقال معالي الأمين العام "ان دولة الامارات كانت ومازالت قلب العمل الخليجي المشترك، حيث احتضنت أول اجتماع قمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والذي شهد تأسيس المجلس، وهي ركيزة أساسية من ركائز العمل الخليجي، حيث أصدرت معظم القرارات التنفيذية لقرارات المجلس الأعلى، ويعيش بها عدد كبير من مواطني دول التعاون، بينهم مقيمين ومؤسسي شركات وأنشطة اقتصادية، ومستثمرين.

وأضاف: "نجاح مجلس التعاون كتجربة تكاملية ترتكز على أسس رئيسية هي مصدر حيويته وقوته، وهي: الأمن بمفهومه الشامل، والتجديد أو الإبداع، والمرونة، فتوفير مناخ استثماري آمن يشكل شرطاً ضرورياً لنجاح العمل الاقتصادي، وهذا يشمل بالطبع السلامة من التهديدات الداخلية والخارجية والكوارث الطبيعية والبشرية.

وأكد معاليه على أن دول المجلس قد عمدت إلى الاستثمار السخي في التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي لمواطنيها.

سعادة محمد الهيف: قمة الرياض الـ 32 تقر هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون وتباشر نشاطها مطلع 2012

أكد سعادة محمد الهيف مدير ادارة الاتحاد الجمركي بالأمانة العامة لمجلس التعاون أن الاتحاد ساهم في تنشيط ونمو حركة التجارة البينية بين دول المجلس، حيت ارتفع معدل التبادل التجاري بنسبة فاقت 30 ٪.

وأفاد بأن حركة التجارة البينية منذ العام الذي سبق قيام الاتحاد الجمركي حتى عام 2010 نمت بنسبة فاقت 300 ٪، وهو ما يعني ان الاتحاد الجمركي وخلال الفترة الانتقالية حقق الاهداف التي وجد من اجلها ، ونتطلع الى تحقيق اهداف اكثر واعظم بعد انتهاء الفترة الانتقالية ووصوله لوضعه النهائي.

وأكد سعادة محمد الهيف على أن هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون سيتم إقرارها من المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين التي تطلق اليوم في الرياض، وستباشر عملها في مطلع العام القادم 2012، مشيرا الى أنه تم الاتفاق على انشاء الهيئة وتتكون من اصحاب المعالي والسعادة مدراء عامي الجمارك في الدول الأعضاء.

وحول مدى ملاءمة فترة ثلاث سنوات لاستكمال الإجراءات اللازمة لتطبيق كل الأمور الخاصة بهيئة الاتحاد الجمركي بما في ذلك التحصيل المشترك فترة مناسبة ، بين سعادة محمد الهيف بأن اصحاب المعالي أعضاء لجنة التعاون المالي والاقتصادي يدركون تماماً الفترة التي من الممكن خلالها ان تستكمل الدول الاعضاء بالمجلس الاتفاق على متطلبات الاتحاد الجمركي، وأضاف «ما تم الاتفاق عليه من الوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي في مطلع عام 2015، والذي تم اقراره من مقام المجلس الاعلى في دورته القادمة يعطي الدول الاعضاء مساحة كافية لتهيئة أنظمتها الداخلية بما بتواءم مع الوضع النهائي للاتحاد الجمركي والاتفاق على الاليات اللازمة لتنفيذه بشكل سليم.

وأشار الى أنه روعي في تحديد المدة الزمنية ايضا ألا يكون هناك أي آثار غير مرغوب فيها على اقتصادات أي من الدول الأعضاء، وأن يحقق هذا التجمع الفوائد المرجوة بما يعود بالخير على مواطني دول المجلس.

واكد على ان الاتحاد يحظى باهتمام قادة دول مجلس التعاون وبجهد تبذلها اللجان الوزارية واللجان الفنية المعنية لتعزيز هذه المسيرة وتذليل كافة العقبات التي تعترض تقدمها ، وقد نجحت هذه اللجان والأمانة العامة في تحقيق الكثير من الانجازات التي استفادت منها دولة المجلس على صعيد انتقال المنتجات الوطنية بين الدول الاعضاء بمل سهولة ويسر واستيراد البضائع من خارج دول المجلس وانتقالها بين الدول الاعضاء بكل سهولة ويسر.

وشدد سعادته على أن دول مجلس التعاون ومنذ تطبيق الاتحاد الجمركي في عام 2003 تعمل بمنطقة جمركي واحدة ، وبنقطة دخول اولى تجاه العالم الخارجي ، وبتعرفة جمركية موحدة وقانون جمركي موحد وباجراءات جمركية متماثلة الى حد ما . وقال "لا شك أن هذا في حد ذاته يفي بمعظم متطلبات الاتحاد الجمركي مع العالم الخارجي ، لافتا الى أن دول المجلس بحاجة الى تجاوز الفترة الانتقالية لكي تتحقق الفائدة الكاملة من قيام هذا الاتحاد المتمثل بإزالة الدورر الجمركي في النافذ البينية لتنتقل السلع بكامل حريتها بين الدول الاعضاء.

الاتحاد الجمركي الخليجي وسنوات من النجاح: 811 سلعة ضمن قائمة البضائع المعفاة من الجمارك بين دول المجلس من 2003 وحتى منتصف 2011

تسع سنوات هي عمر الاتحاد الجمركي الخليجي، إلا أن النتائج فاقت التوقعات، ليصبح هذا الإنجاز أحد أهم عناصر ونماذج نجاح المنظومة الاتحادية بين دول مجلس التعاون الخليجية، وتشير كل التوقعات الى أن العام المقبل 2012 سيشهد نقلة نوعية في مسيرة الاتحاد الجمركي، مع انطلاق هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي، مطلع العام المقبل.

ويخطو الاتحاد الجمركي خطوات سريعة على كل المستويات، وليس على مستوى التجارة البينية فقط، حيث تم ربط الإمارات وقطر والسعودية بشبكة إلكترونية تسهم في تبادل المعلومات التجارية والاحصاءات، مع استكمال مشروع الربط الإلكتروني، وتوفير الآليات ومعالجات التحديات التي تواجه استمرار العمل. الى جانب ذلك فقد بلغ عدد السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في دول التعاون بنهاية الربع الثالث من العام 2011 نحو 811 سلعة، كما بلغ عدد السلع الممنوعة نحو 27 سلعة، وتضم قوائم السلع الخاصة 50 سلعة.

ومن بين أبرز انجازات الاتحاد على مدى سنواته إعفاء قائمة طويلة من السلع، تشمل منتجات الحيوانات والأدوية والمستلزمات الطبية، وإعفاء المواد الأولية للصناعات الخليجية، والتأكيد على استمرار الإعفاءات الدبلوماسية، والأمتعة الشخصية، ومستلزمات الجمعيات الخيرية. وتتفاوت الضريبة بين 0 % لقائمة السلع المعفاة و5 % للسلع غير المعفاة و100 % على التبغ ومشتقاته، وسلع أخرى.

ويتفق الخبراء على أن إنشاء الاتحاد الجمركي، يلبي أحد أهم تطلعات مواطني دول المجلس، حيث يلعب دورا كبيرا في تحقيق الوحدة الاقتصادية، وإزالة معوقات التبادل التجاري. وقد أسفرت الجهود عن وضع "قانون" جمركي موحد، ولوائح وأنظمة متماثلة، كما أسفر عن توحيد نظم دول المجلس، وإجراءاتها الجمركية والمالية والإدارية الداخلية، المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.

ولاشك أن اعتماد المجلس نقطة دخول واحدة، ليتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، خطوة من أهم الانجازات التي حققها، حيث يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي، يربط دول المجلس بالعالم الخارجي، نقطة دخول للبضائع الأجنبية إلى دول المجلس، حيث يتم إجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة إليه، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة، وخلوها من الممنوعات، ومن ثم استيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

وفي هذا الإطار، تحرص الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التعاون مع دول المجلس، لكونها أهم الشركاء الاستراتيجيين للدولة، حيث تعمل على تذليل كافة التحديات التي تواجه التجارة البينية بين دول مجلس التعاون وتعزيز العمل المشترك وتحقيق طموحات المواطنين الخليجيين في حرية انتقال السلع، والتنقل بسهولة ويسر عبر المنافذ الجمركية، كما تلعب دورا رئيسا في تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، عن طريق طرح العديد من المبادرات، واتخاذ القرارات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون، كمرحلة أولى تلتها إنشاء سوق خليجية مشتركة.

09

مجلس التعاون الخليجي
خطوات وتاريخ من الإنجازات
شملت الربط الكهربائي والسكة الحديد

يعتبر التعاون في المجال الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون، وبشكل عام، فإن الهدف العريض هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق، إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقا لذلك، وضعت دول المجلس إطارا ومنهجاً شاملاً للعمل الاقتصادي المشترك، يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981، ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002.

وقد سعت دول مجلس التعاون خلال الفترة السابقة إلى انجاز ودعم المشروعات المشتركة، ومن أهم هذه المشروعات مشروعيا إنشاء السكة الحديدية لدول المجلس والربط الكهربائي الخليجي، حيث يضع الربط الكهربائي الخليجي أساسا لسوق طاقة مشتركة بين دول الخليج ويتيح لها إمدادات طاقة مستديمة لدعم الاقتصادات الوطنية ، كما انه من المتوقع أن يساهم مشروع السكك الحديدية الخليجية في التنمية الاقتصادية لكافة دول المجلس والتي ستنعكس آثاره الإيجابية على حركة انتقال الأفراد والسلع وزيادة حجم التبادل التجاري.

الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون

قرر المجلس الاعلى لاصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الدورة الثامنة عشرة، التي عقدت في دولة الكويت خلال (20 – 22 ديسمبر 1997م)، قيام دول مجلس التعاون بتنفيذ مشروع الربط الكهربائي، من خلال تملّك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تُدار على أسس تجارية، على أن تقوم لجنة التعاون الكهربائي والمائي بدول مجلس التعاون بمتابعة تنفيذ المشروع.

وتم تأسيس هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في عام 2011، لتتولى الإشراف على تنفيذ المشروع وتشغيله وصيانته، وفي نوفمبر 2005 م، وقعت هيئة الربط الكهربائي مجموعة من العقود بقيمة إجمالية تجاوزت المليار دولار أمريكي، لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، والتي يتم بموجبها ربط الشبكات الكهربائية لكل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر.

مشروع سكة حديد دول المجلس

كلف المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الرابعة والعشرين، لجنة وزراء النقل والمواصلات، بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء شبكة سكك حديد تربط بين دول المجلس، على أن ترفع ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات حول هذه الدراسة إلى الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى.

ويكمن الهدف الرئيسي من المشروع في البداية في تلبية احتياجات نقل البضائع وتسهيل حركة النقل، وتليه خدمات نقل الركاب بعد فترة وجيزة.

وتم تحديد جدوى المسار لخط سكة حديد مجلس التعاون لتربط جميع دول المجلس إبتداء من مدينة الكويت في دولة الكويت وصولا الى مدينة مسقط في سلطنة عمان، كما تم في عام 2011م استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية لربط سكة حديد دول مجلس التعاون بالحدود ما بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية(شحن - المزيونة)، واقتراح المسار الأنسب للربط عند اتخاذ الجهات المعنية بدول المجلس قراراً بهذا الشأن حيث ان الدراسة اشارت الى أن ربط سكة حديد دول المجلس مع الجمهورية اليمنية ذو جدوى اقتصادية ومالية واستراتيجية مكملة لمنظومة نقل إقليمية لدول المجلس مع الجمهورية اليمنية ومستقبلاً عالمياً ، مع تخطيط للربط مع تركيا و دول الاتحاد الاوروبي عن طريق الاردن .

وتقوم اللجنة الفنية والمالية لمشروع سكة حديد دول المجلس، التي تم تشكيلها تنفيذاً لقرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي الثمانين، باجتماعات دورية للخروج بموقف موحد لدول المجلس، وتوحيد ومواءمة المواصفات الفنية والتقنية وأنظمة الإشارات والاتصالات لسكة الحديد بين الدول الأعضاء، وقد قطع المشروع مراحل متقدمة لتنفيذه حيث تعمل الدول الاعضاء على اعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والذي من المتوقع تشغيله في عام 2017.

وقدر طول خط سكة حديد دول مجلس التعاون بنحو 2117 كيلومتر بما في ذلك بعض الوصلات لربطه مع مشاريع السكك الحديدية الوطنية بدول المجلس ذات الاهمية لجلب حركة المرور، وربط الموانئ والمطارات والمراكز بالسكان والمناطق الصناعية.

مجلس التعاون الخليجي قوّة اقتصادية بارزة على مستوى العالم

200 مليار دولار الاستثمار الصناعي بين دول الخليج و14 ألف مصنع يستوعب مليون عامل

يشكل مجلس التعاون الخليجي قوّة اقتصادية بارزة على مستوى العالم ، نظراً للثروات الطبيعية والإمكانيات المتميّزة التي تتمتع بها مختلف دول المنطقة، وهو ما جعلها قادرة على التحكم ببعض أبرز الأسواق العالمية وعلى رأسها النفط.

وعلى الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها كلّ دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها تمتلك تاريخاً مشتركاً وعلاقات اجتماعية وثقافية متينة، تجعل التلاقي فيما بينها نتيجة حتمية، وهو ما يسهم في فاعلية مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية وسياسية، فخلال نحو 30 عاماً استطاع مجلس التعاون أن يكون أحد أقوى التكتلات الاقتصادية في المنطقة والعالم، بفضل الإرادة السياسية التي تشكل السبب الرئيس لنجاح تجربة مجلس التعاون، بخلاف الأسلوب الواقعي المتدرج الذي يعتمد على التوافق والتأني في المراحل.

وساهمت تجربة مجلس التعاون في تنشيط ونمو مختلف القطاعات الاستثمارية بين دول المجلس، ففي مجال الاستثمار الصناعي ارتفع لنحو 200 مليار دولار، ووصل عدد المصانع العاملة في نهاية ذلك العام إلى أكثر من 14 ألف مصنع، يعمل فيها أكثر من مليون عامل ، كما تبلغ نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حوالي 11 %.

ولاشك أن التكامل الصناعي بين دول المنطقة يشكّل محطة كبرى على طريق التنمية الاقتصادية، نظرا لكون الصناعة عنصراً مهماً في الاقتصاد، وقطع التكامل الصناعي الخليجي من خلال التعاون والتنسيق القائم بين دول مجلس التعاون شوطا مهما، حيث تبنت سياسات اقتصادية تكاملية بينها في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز، وأسست عدداً من المشروعات المشتركة مع مراعاة المزايا النسبية لكل دولة.

ويبلغ مجموع طول الطرق المتوافرة في دول التعاون 291313 ألف كيلو متر، منها 75 % في السعودية، و16 % في عُمان، و7 % في باقي الدول.

ويستهدف إنشاء مشروع سكة حديد دول المجلس، تلبية احتياجات نقل البضائع وخدمات نقل الركاب، وسيربط المشروع دول المجلس بخط طوله 2117 كيلومتر، ومن المقرر ربطه بحدود اليمن مستقبلا، علاوة على الربط مستقبلا مع تركيا ودول الاتحاد الأوروبي عن طريق الأردن.

وامتدت جهود دول مجلس التعاون الى العديد من المجالات محققة انجازات تغطي مختلف القطاعات، من أبرزها قطاعا التعليم والصحة لما لهما من أهمية تمس حياة المواطن الخليجي، حيث تم إنشاء مؤسسة خليجية للاستثمار في التعليم، لدعم المشاريع المشتركة القائمة كجامعة الخليج العربي بالإضافة إلى تعزيز الاستفادة من المشاريع التعليمية القائمة في الدول الأعضاء. كما توجد العديد من البرامج المشتركة التي تنفذ على مستوى التعليمين العام والعالي تنفيذا للقرارات التي يتوالى صدورها عن المجلس الأعلى، ويشمل ذلك برامج متنوعة في تطوير مناهج التعليم العام، وتدريب المعلمين، وتحسين أساليب التدريس والتقييم، والتربية ، والثقافة الإعلامية.

وفي مجال الصحة تم تشجيع إنشاء شركات ذات قدرة تنافسية على مستوى دول المجلس، واعتماد المعايير الدولية في صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية، الأمر الذي يعزز من المعايير الدولية في الصناعات الطبية، وبحث إنشاء مستشفى جامعي ومبنى لكلية الطب، في البحرين.

وتنوعت نتائج تجربة المجلس على مدى سنواتها من 1981 وحتى الآن، بهدف الوصول بمنطقة دول المجلس لتصبح منطقة اقتصادية واحدة ،يستطيع فيها المواطن الانتقال والعمل والاستثمار في أي دولة من دول المجلس دون قيود .
والمتابع لمنظومة العمل الخليجي يتبين له بأن دول المجلس ترتبط بتعاون منظم وفعال في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية، كما توجد العديد من النشاطات والفعاليات التي تنفذ بشكل مستمر في مختلف هذه المجالات.

وقد تجسد ما أحرزته دول مجلس التعاون من إنجازات وتكامل اقتصادي بارز، في تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية، حيث بفضل ذلك أبرمت دول مجلس التعاون العديد من الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك مع شتى الدول مثل اتفاقيات التعاون المشترك مع الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبي وجمهورية تركيا وجمهورية الصين الشعبية وباكستان الإسلامية وجمهورية الهند وماليزيا وغيرهم من الدول الأخرى، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة التي أُبرمت مع كل من سنغافورة في ديسمبر 2008 ورابطة الآفتا في يونيو 2009 ونيوزيلندا في أكتوبر 2009، كما أنه هناك عدة جولات تفاوضية ما زالت قائمة مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واستراليا وتركيا وكوريا واليابان والصين وباكستان والهند ومجموعة الميركسور.

سعادة عبدالله بن جمعة الشبلي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة:

الإمارات من أهم الدول التي ساهمت في إبراز دور السوق الخليجية المشتركة على أرض الواقع

قال سعادة عبدالله بن جمعة الشبلي الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالامانة لمجلس التعاون الخليجي « تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة واحدة من أهم الدول التي ساهمت بالفعل في إبراز دور السوق الخليجية المشتركة على أرض الواقع، ويتضح ذلك جليا في تنفيذها لقرارات المجلس الأعلى الصادرة في شأن السوق الخليجية المشتركة.

وأوضح أن جهود الامارات متنوعة في دفع خطوات السوق المشتركة الى الأمام، ومنها جهود جهات الاختصاص وكذلك ضباط الاتصال في الامارات من خلال إقامة ورش العمل والندوات التي تعرّف بالمزايا التي تقدمها السوق المشتركة سواء لمواطنيها أو المقيمين على أرضها من مواطني الدول الأعضاء الأخرى.

وأكد سعادة الشبلي بأن هذا ليس بالغريب على حكومة الامارات العربية المتحدة فهي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهي سباقة للعمل الوحدوي، وقد أوفت بالعديد من التزاماتها تجاه السوق المشتركة.

وبين أن السوق الخليجية المشتركة هي مرحلة مهمة من مراحل التكامل بين دول المجلس وأصبح الجميع مدركا بما ستعززه هذه السوق من قوة ومكانة للاقتصاد الخليجي وهي حلم اقتصادي تحقق نحو بناء التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية وظهور العولمة والدخول في شراكات استثمارية عالمية بالنسبة لدول الخليج فضلا عن الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة مع مجموعات اقتصادية ودول أخرى.

وقال سعادة عبد الله الشبلي «ان مرحلة السوق الخليجية المشتركة عززت مكانة دول المجلس الاقتصادية وأبرزتها كمجموعة اقتصادية يبلغ ناتجها المحلي حوالي تريليون دولار.

وأكد على أنه إذا ما سارت الأمور بالصورة الواردة في قرار قمة الدوحة فإن دول المجلس ستتحول خلال الأعوام القادمة إلى قوة اقتصادية مهمة مدعومة باحتياطي نفطي يقدر بنسبة 35 % من الاحتياطي العالمي وحوالي 25 % من احتياطي الغاز في العالم وإنتاج صناعي ينمو بمعدلات عالية سنويا.

وأوضح سعادة عبد الله الشبلي أنه برزت بعض التقييمات غير المهنية والتي أشارت إلى تفاوت الاستفادة من تطبيقات السوق

الخليجية المشتركة، إلا أن تجربة منطقة التجارة الخليجية الحرة والاتحاد الجمركي بينت بصورة واضحة استفادة كافة دول المجلس من الاتفاقيات المشتركة.

وبين بأن تجربة السوق الخليجية المشتركة ستبين صحة هذه الاستنتاجات وستشهد السنوات القادمة تحقيق نتائج إيجابية في مجالات الاستثمار والتوسع الاقتصادي والاستفادة من الخبرات المتبادلة والبنى الأساسية المتكاملة وتطور الأسواق المالية والمرافق الإنتاجية التي ستوفر لها السوق الخليجية المشتركة إمكانيات وقدرات لم تتوفر من قبل.

ويرى أنه سيؤدي كل ذلك إلى زيادة النمو في دول المجلس وتعزيز توجهاتها الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي ، بالإضافة إلى تلبية أحد أهم متطلبات المنافسة في عصر العولمة خاصة مع توفير البنية الأساسية الجيدة في دول المجلس.

وأضاف «يمكن القول بأن المقصود من السوق الخليجية المشتركة أنها تحقيق للمساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، وهو ما أكدت عليه الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 الموقعة في قمة مسقط في القمة (22) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وقال سعادة عبدالله الشبلي «تأكيدا لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس تذكر المادة العاشرة مجالات اقتصادية عامة، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، ومن تلك المجالات على سبيل المثال لا الحصر، بما فيها التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ، وغيرها من المجالات.

وأكد سعادته على أن قرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمة الدوحة بقيام السوق الخليجية المشتركة يعتبر قرار تاريخي سيعمل على دعم مسيرة مجلس التعاون نحو تحقيق الوحدة الخليجية من خلال تطوير العمل الاقتصادي المشترك وتفعيل مشروعات التكامل والوحدة الاقتصادية، وبطبيعة الحال فإن ذلك يأتي في إطار منظومة عالمية قائمة على التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وأضاف «ان السوق الخليجية المشتركة تؤسس لمرحلة جديدة في مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي المشترك, بما يؤدي إلى مزيد من التواصل والاندماج بين مؤسسات وأفراد المجتمع الخليجي وتعزيز المواطنة الخليجية فضلا عن توفير الفرص المتساوية لأفراد المجتمع الخليجي وبما يؤدي الى مجالات أكبر للشراكة والتعاون في قطاعات العمل الاقتصادي والاستثماري المتعددة ويفتح آفاقا لتأسيس وتطوير الأعمال التجارية في دول المجلس.

وأضاف سعادة عبد الله الشبلي «الى دور السوق المشتركة في إيجاد فرص عمل مناسبة للكوادر الوطنية في قطاعات العمل الاقتصادي المختلفة، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص الخليجي في المرحلة الراهنة يمر بتحولات جذرية ويواجه تحديات كثيرة على المستوى الإقليمي والعالمي لذا من الأهمية بمكان تقوية وتوحيد أطر ومجالات التعاون والشراكة بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص الخليجي في إطار السوق الخليجية المشتركة لتعزيز قدرات القطاع وإمكاناته وفرصه للمنافسة وإثبات الذات وبالتالي مضاعفة أدواره ومساهماته في مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي خلال المرحلة المقبلة.

ودعا سعادته الجهات التنفيذية في القطاعين العام والخاص في دول المجلس إلى العمل على ترجمة قرار قيام السوق المشتركة على ارض الواقع والتعاون فيما بينها لتذليل الصعوبات التي قد تعيق تطبيقه وتهيئة الظروف المناسبة لإيجاد واقع متميز من العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، مع التأكيد بأن مرحلة السوق الخليجية المشتركة هي مرحلة متقدمة من التعاون بين الدول الأعضاء وتأتي بعد أن مرت مسيرة دول المجلس في مرحلتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

من أقوال المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان:

”إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية“.

الإتفاقية الاقتصادية الموحدة

بعد إنقضاء أشهر فقط من إنشاء مجلس التعاون، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في نوفمبر1981م، ثم تم تطويرهذه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في 31ديسمبر 2001م خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان، وذلك لتعكس الظروف الحالية لدول المجلس واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية بين دول المجلس، وتقريباً لسياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها. وقد نجحت دول المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة في المجال الاقتصادي والتي دفعت بالعمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام، وكان من أهم هذه القرارات تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل الإنمائي.

إقامة مجلس التعاون

25 مايو 1981م شهد إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في القمة التاريخية التي ضمت كلاًمن الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، إذ نص بيان إقامة دول مجلس التعاون، على أنه:

”انطلاقاً من الروح الأخوية القائمة بين هذه الدول وشعوبها واستكمالاً للجهود التي بدأها قادتها في البحث عن صيغة مثلى تضم هذه الدول، واستجابةً لرغبات وطموحات شعوبهم في مزيد من التعاون والعمل من أجل مستقبل أفضل.

وبناءً على ما تم في اجتماعات وزراء خارجيتها بتاريخ 6 يناير 1981 بمسقط و بتاريخ 4 فبراير 1981 بالرياض، اتفق أصحاب الجلالة والسمو فيما بينهم على إنشاء مجلس يضم دولهم يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقاموا بالتوقيع على النظام الأساسي للمجلس الذي يهدف إلى تطوير التعاون بين هذه الدول، وتنمية علاقاتهم، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشروعات المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمتها “.